

رحيل آخر رجالات بورقيبة ومعارضيه

أحمد بن صالح

مهندس الاشتراكية الذي لاحقته أشباحها



● بن صالح يعتبر "رجل بورقيبة القوي" بجدارة، حيث جمع خلال عهده وزارات الصحة والتعليم والاقتصاد والمالية وهو ما وضعه في الصف الأمامي لصياغة استراتيجيات الدولة التونسية.



● تجربة التعاقد التي تنسب إلى بن صالح، وبالرغم من أنها فشلت، وفتح فشلها جراحاً يصعب اندمائها حتى يومنا هذا لدى المتضررين منها، إلا أن تاريخ الرجل في مراكز قيادة الدولة انتصر له.

الديمقراطي وطى صفحة بن علي نهائياً. واقترح رفقة أحمد المستيري، الذي تقلد مناصب عليا في الدولة التونسية على غرار وزارة العدل، تأسيس برلمان شعبي يتمتع بشرعية ثورية ويضم ممثلين عن الجهات التي اندلعت فيها الثورة، تنشأ عنه حكومة ثورية، ويحرر دستورا للبلاد يستقنى عليه الشعب، لكن رئيس الجمهورية المؤقت فؤاد المبرع تجاهل هذا المقترح ليدعو إلى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي الذي تولى مهام صياغة دستور الجمهورية الثانية الذي تم التصديق عليه في العام 2014.

وما بلغت الانتباه في مواقف بن صالح ما بعد ثورة 2011 أنه كان من الأوائل الذين دعوا إلى مصالحة وطنية شاملة لكن مع اتخاذ الإجراءات القضائية ضد «كل من أذنب في فترة بن علي» لكي تلمم جراح الأمل وتنطلق مرحلة التأسيس للجمهورية الثانية.

لكن، وفي الوقت نفسه، كثيرا ما انتقد بن صالح الرئيس الراحل، الباجي قائد السبسي واعتبره متعطشا للحكم متهمًا إياه بالتحريض عليه خلال تجربة التعاقد في فترة ستينات القرن العشرين. وبالرغم من اختلاف القراءات حول مسيرة الرجل قبل الثورة وإبان فترة الاستقلال وما رافقها من أحداث صالح يبقى أحد أبرز رجالات بورقيبة قبل أن يتحول إلى عدو له.

أخيرا فإن ما يُحسب لبن صالح أنه كانت لديه رؤية فاقية حيال الوضع الاجتماعي المتردي في مرحلة ما بعد الاستقلال وطرح برامج، على غرار التعاقدات، كانت قادرة على الاستجابة لتطلعات التونسيين رغم اختلاف الباحثين في حقل العلوم السياسية والاقتصادية في تقييم التجربة.

مواقف بن صالح ما بعد ثورة 2011 تبين أنه كان من الأوائل الذين دعوا إلى مصالحة وطنية شاملة، لكن مع اتخاذ الإجراءات القضائية ضد «كل من أذنب في فترة بن علي» لكي تلمم جراح الأمل وتنطلق مرحلة التأسيس للجمهورية الثانية

سوسة، سياسة تخنق الحريات العامة أكثر، لذلك تبددت الأمل في حدوث تغيير حقيقي يبدشن مرحلة جديدة تتسم بالديمقراطية والتعددية الحزبية وغيرها.

ولم تسلم حركة بن صالح من تضييقات الجنرال الصاعد حديثا إلى رئاسة الدولة إلى جانب العديد من الحركات السياسية خاصة الإسلامية منها واليسارية بالرغم من إطلاق بن علي وعودا كثيرة بالانفتاح على الأحزاب وحرية التعبير وغيرها.

ولأن قدره كان أن يجوب مطارات تونس والعالم إما مطاردا أو منفيا باختياريه، قرر بن صالح أخيرا مغادرة بلاده في 1990 بعد أن ترسخت لديه قناعة بأن بن علي لا يؤسس إلا لدكتاتورية جديدة. وعند مغادرته كُفّ اتصالاته برفاق الأمل والشخصيات العليا في إدارة شؤون الدولة على غرار الوزير الأسبق ورئيس الحكومة الأسبق محمد مزالي، إلى جانب شخصيات أخرى معارضة.

وبقي مع عدد من قيادات المعارضة التونسية التاريخية طيلة تسعينات القرن العشرين في المنفى، قبل أن يعود إلى تونس في خريف العام 2000، ولكن ظلت حركته المعارضة، حركة الوحدة الشعبية، غير متحصلة على التأشير القانوني، مقابل دعم السلطة لما سُمّي "حزب الوحدة الشعبية" الذي كان حزبا معارضا معارضة كاريكاتورية، وداعما في الوقت نفسه لبن علي.

بن صالح والثورة

مثلت ثورة 14 من يناير 2011، والتي اطاحت بنظام بن علي، النبا السار لبن صالح الذي نشق مع رفاق الأمل من أجل تحصين الانتقال

الفشل إلا أنها نجحت في بعث مشاريع كبرى بعد تأميم الدولة لكل الأراضي الصالحة للزراعة، ومن بين هذه المشاريع التي بعثتها الدولة التونسية في مدن مختلفة: مصنع الفولاذ بمدينة منزل بورقيبة من ولاية بنزرت، وكذلك مصنع تكرير النفط بنزرت، ومصنع السكر في ولاية باجة، ومعمل عجينة الحلفاء والورق بولاية القصيرين، كما نجحت السلطات في تحويل تجارة التوريد والتصدير وتجارة الجملة إلى القطاع العام.

الرأس المطلوب

لم تصمد تجربة بن صالح كثيرا رغم إنجازاتها، وساد التملل الأوساط الاجتماعية وخاصة المتضررين من التجربة، تحديدا أصحاب الملكيات الزراعية الكبرى الذين تحسّوا بن صالح وكرسوا ضغوط كبرى عليه وصلت حدّ مطالبة الرئيس بورقيبة بتخنيته، خاصة عندما قرّر تعميم نظام التعاقدات على كافة الفلاحين.

قرر بورقيبة وضع حد لتجربة التعاقد قبل أن يقع فصل بن صالح من الحزب الاشتراكي الدستوري وإقالته من الحكومة ليحال إلى المحاكمة، حيث أصدرت المحكمة قرارا يقضي بسجن "قائد تجربة التعاقد" لعشر سنوات مع الأشغال الشاقة.

بعد هذا الحكم اختار بن صالح المنفى حيث تم تهريبه من سجنه بعد ثلاث سنوات، إلى الجزائر ليستقر في بعض العواصم الأوروبية، وهناك أجرى اتصالات بشخصيات معارضة لبورقيبة، من أجل توحيد الرؤى والصفوف في مواجهة النظام. وأسس بن صالح من منفاه "حركة الوحدة الشعبية" وهو أول حزب معارض لبورقيبة. وقد تبنت الحركة فكرا اشتراكيا، وكان لها توجه قومي قبل أن تتشقق عنها مجموعة أسست "حزب الوحدة الشعبية" الذي نال التأشير القانوني عام 1983.

ظلت الأمور على حالها، يعمل بن صالح مع رفاقه في الحزب من المنفى لكن دون أن يكون هناك اعتراف بحزبه ولا بنتائج في الانتخابات التي جرت آنذاك، إلى أن حدث انقلاب الـ7 من نوفمبر 1987 الذي أزاح من خلاله الجنرال الطموح زين العابدين بن علي بورقيبة ليضع بذلك حدا لفترة حكمه التي دامت 30 سنة.

وبعد عام واحد قرر بن صالح العودة إلى تونس إثر التغيير السياسي الذي حدث في شكل انقلاب لم تطلق فيه رصاصة واحدة، أملا في تغييرات تجعل الحياة السياسية في بلاده تزخر بتعددية تسمح له ولرفاقه ولغيرهم من الإسلاميين والقوميين بالعمل. وهكذا، سرعان ما مُني بخيبة جديدة حيث انتخب بن علي، الذي يقول إنه كان من تلامذة بن صالح في معهد الذكور بولاية

الشبيبة الدستورية، ليبدأ بذلك مسيرته في الحركة الوطنية منذ شبابه، وبعد حصوله على الشهادة الثانوية توجه بن صالح إلى باريس لدراسة الآداب العربية بجامعة السوربون لمدة 3 سنوات بين 1945 و1948 دون أن يكمل مساره التعليمي، وقد ترأس في باريس الكتابة العامة لشعبة الطلبة الدستوريين.

فجر الاستقلال كان أول تحدٍ للرجل، حيث تم تكليفه بإعداد استراتيجية وطنية لكيفية النهوض الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد المُنهكة بعد حصولها على استقلالها. ويمكن اعتبار بن صالح "رجل بورقيبة القوي" حيث جمع خلال عهده وزارات الصحة والتعليم والاقتصاد والمالية وهو ما وضعه في الصف الأمامي لصياغة استراتيجيات الدولة في تلك المجالات خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها لذلك هناك جدل بشأن اشتراكيته من عدمها، لكن الأهم أن بن صالح كان منحازا تماما للخيارات الاجتماعية وللمهمشين.

ومنذ ذلك الحين بدأ بن صالح، الذي تولى كذلك الأمانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل أعرق النقابات التونسية في سنن التاسعة والعشرين، رحلة تنفيذ عدة خيارات من بينها تجربة التعاقد التي اقترن بها اسمه حتى وفاته.

بعث المشاريع الكبرى

التجربة بدأت بداية الستينات وحتى أواخرها، وقامت بالأساس على ضرورة اعتماد المجتمعات التعاونية أو التعاقدية لوسائل الإنتاج وهي وسائل تُشرف عليها الدولة مباشرة لتقوم في مرحلة ثانية بتوزيع ثمارها على المتعاضدين حسب مساهمة هؤلاء وذلك بعد تأميم الدولة للأراضي الصالحة للزراعة.

ومن الإجراءات التي اقترتها السلطات التونسية آنذاك الزيادة في الضرائب بهدف تمويل السياسة التعاقدية بنسبة 22.5 في المئة بين 1962 و1970 وهي أموال تكفلت الطبقات المتوسطة والدنيا بدفع الأوفر منها. وبالرغم من أن التجربة كان مصيرها



● حركة بن صالح التي اعتقد أنها ستنتعش، بعد انقلاب بن علي على بورقيبة، لم تسلم من تضييقات الجنرال الصاعد حديثا إلى رئاسة الدولة.

صغير الحيدري صحافي تونسي

برحيل الوزير والمناضل السابق، أحمد بن صالح، تكون تونس قد طوت صفحة تجربة التعاقد الاشتراكية التي اعتمدها رجل بورقيبة القوي في وقت سابق قبل أن يصبح ملاحقا من قبل النظام آنذاك.

وبالرغم من أن تجربة التعاقد تلك، التي توخاها الرجل، قد فشلت وفتح فشلها جراحاً يصعب اندمائها حتى اليوم لدى المتضررين منها، إلا أن تاريخ الرجل السياسي وصولاته وجولاته في مراكز قيادة الدولة الوطنية انتصرت له، وهو الذي فقدته تونس أواسط سبتمبر الماضي بعد صراع طويل مع المرض وعن عمر ناهز الـ94 عاماً، شهد فيه فترات حاسمة من النضال الوطني ضد المستعمر الفرنسي وبناء الدولة الحديثة وغيرها من المحطات التي جعلته يُلقب بـ"رجل السلطة والسجن".

ولد بن صالح في يناير 1926 بمدينة الكنين من ولاية المنستير شرقي البلاد، ثم تتلمذ في "الكتاب" والمدرسة الفرنسية العربية بالمدينة، قبل أن يلتحق في 1938 بالعاصمة حيث درس بالمدرسة الصادقية، وترأس جمعية الشبيبة المدرسية وانخرط كذلك في

التجربة الاشتراكية تعود إلى بداية الستينات وحتى أواخرها، وقامت بالأساس على ضرورة اعتماد المجتمعات التعاونية لوسائل الإنتاج التي تُشرف عليها الدولة مباشرة، لتقوم في مرحلة ثانية بتوزيع ثمارها على المتعاضدين بعد تأميم الدولة للأراضي الصالحة للزراعة